مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٤

تطور العلاقات القبرصية السوفيتية (١٩٧٥– ٢٠١٣) وتأثيرها على السلم العالمي
دراسة تحليلية في العلاقات بين الدول وتأثيرها على السلم العالمي

ا.م علية عبد الحسين سعيد نصرالله
جامعة البصرة – كلية التربية للعلوم الانسانية
قسم التاريخ

البريد الإلكتروني Email : a07712003900@gmail.com–

الكلمات المفتاحية: العلاقات ، السوفييت ، قبرص ، التوازنات الاقليمية ، الابعاد السياسية

كيفية اقتباس البحث
نصرالله، علية عبد الحسين سعيد ، تطور العلاقات القبرصية السوفيتية (١٩٧٥– ٢٠١٣) وتأثيرها على السلم العالمي دراسة تحليلية في العلاقات بين الدول وتأثيرها على السلم العالمي ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The development of Cypriot-Soviet relations (1975-2013) and their impact on world peace

A.M. Aliya Abdul-Hussein Saied Nasr Allah
University of Basra - College of Education for Human Sciences

Keywords:Relation,Soviets,Cyprus,RegionaBalances,Political Dimensions

How To Cite This Article
Nasr Allah, Aliya Abdul-Hussein Saied, The development of Cypriot-Soviet relations (1975-2013) and their impact on world peace,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2026,Volume:16,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The study examines the development of relations between Cyprus and the Soviet Union (and later Russia) during the period from 1975 to 2013, by analyzing the political, economic, and cultural dimensions of these relations and their impact on regional balances in the Mediterranean. Cypriot-Soviet (and later Russian) relations are considered an important part of the regional balances in the Mediterranean region.
The Mediterranean. These relations offer important lessons in understanding how major powers influence regional conflicts and political struggles. Cyprus was a strategic pivot point in the East-West struggle, and therefore the support of the Soviet Union in the past, and later Russia, had a significant impact in maintaining balance in the region.
Maintaining Balance in the Region

I conclude that Cypriot-Soviet/Russian relations had a profound impact on regional balances in the Mediterranean. These relations were influenced by geopolitical and economic factors, making Cyprus an important focus of Russian foreign policy. The study highlights the importance of understanding these relations to understand

The study highlighted the importance of relations between the two parties, as Cyprus had been linked to the Soviets since the Cold War as part of the geopolitical struggle between East and West, and played a pivotal role in supporting the Cypriot cause against Turkish intervention. The Soviet Union's interest in strengthening its influence in the region was evident, as it saw Cyprus as an opportunity to expand its influence in the Middle East and counter Western influence.In the Mediterranean, economic relations between Cyprus and the Soviet Union witnessed significant growth over the decades, as Cyprus became an important financial center serving Soviet economic interests

الخلاصة

تناولت الدراسة تطور العلاقات بين قبرص والاتحاد السوفيتي (ثم روسيا لاحقًا) خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٥ إلى ٢٠١٣، وذلك من خلال تحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية لهذه العلاقات، وتأثيرها على التوازنات الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط. تُعتبر العلاقات القبرصية–السوفيتية (ثم الروسية) جزءاً مهماً من التوازنات الإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تقدم هذه العلاقات دروساً هامة في فهم كيفية تأثير القوى الكبرى على النزاعات الإقليمية والصراعات السياسية. كانت قبرص نقطة ارتكاز استراتيجية في الصراع بين الشرق والغرب، ولذلك فإن دعم الاتحاد السوفيتي في الماضي، وروسيا فيما بعد، كان له تأثير كبير في الحفاظ على التوازن في المنطقة

خلصت إلى أن العلاقات القبرصية السوفيتية/الروسية كانت ذات تأثير عميق على التوازنات الإقليمية في البحر المتوسط. تأثرت هذه العلاقات بعوامل جيوسياسية واقتصادية، ما جعل قبرص محورًا مهمًا في سياسة روسيا الخارجية. تُبرز الدراسة أهمية فهم هذه العلاقات لفهم ديناميكيات التفاعل الدولي في المنطقة خلال العقود الماضية. فعملت روسيا على دعم قبرص في مواجهة التحديات الناتجة عن النزاع القبرصي والتدخلات الإقليمية، وعلى رأسها التوترات مع تركيا أوضحت الدراسة أهمية العلاقات بين الطرفين، حيث ارتبطت قبرص بالسوفييت منذ الحرب الباردة كجزء من الصراع الجيوسياسية بين الشرق والغرب، ولعبت دورًا محوريًا في دعم القضية القبرصية ضد التدخلات التركية. اهتمام الاتحاد السوفيتي بتعزيز نفوذه في المنطقة،

حيث رأى في قبرص فرصة لتوسيع نفوذه في الشرق الأوسط ومواجهة النفوذ الغربي في البحر المتوسط شهدت العلاقات الاقتصادية بين قبرص والاتحاد السوفيتي نموًا ملحوظًا على مر العقود، إذ أصبحت قبرص مركزًا ماليًا مهمًا يخدم المصالح الاقتصادية السوفيتية.

المقدمة

شهدت العلاقات الاقتصادية بين قبرص والاتحاد السوفيتي نموًا ملحوظًا على مر العقود، إذ أصبحت قبرص مركزًا ماليًا مهمًا يخدم المصالح الاقتصادية السوفيتية. أن العلاقات الروسية–القبرصية تلعب دوراً مهماً في فهم العلاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي. فقد كان انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ أحد النقاط المفصلية التي أثرت في التوازنات السياسية في المنطقة (على الرغم من هذا التحول، حافظت روسيا على علاقتها الاستراتيجية مع قبرص من خلال التعاون المالي والاقتصادي، وهو ما يعكس دور قبرص كحلقة وصل بين الشرق والغرب في البحر الأبيض المتوسط)كما كان للسوفييت اهتمام خاص بتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي لقبرص في مواجهتها مع تركيا، وذلك لتعزيز تحالفهم مع نيقوسيا وتوسيع نفوذهم في المنطقة **الهدف من البحث تكمن** :تحليل طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين قبرص والاتحاد السوفيتي، مع التركيز على أبرز المحطات التي ساهمت في تشكيل هذه العلاقات. تقييم أثر العلاقات على التوازن الإقليمي في البحر المتوسط، ودراسة دور قبرص كحلقة وصل بين الاتحاد السوفيتي والمنطقة.استكشاف تطورات العلاقات بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وتحليل كيف تغيرت الأولويات والمصالح بين الجانبين بعد عام ١٩٩١.**قسم البحث :**

المبحث الأول استعرض الجذور التاريخية والسياسية للعلاقات بين قبرص والاتحاد السوفيتي، ركز المبحث الثاني على العلاقات الاقتصادية والثقافية، حيث تطورت التبادلات التجارية بين الطرفين، وأصبحت قبرص وسيطًا اقتصاديًا مهمًا بين الشرق والغرب. كما شهدت العلاقات الثقافية تبادلات طلابية وتعليمية ملحوظة، مع تأثير ثقافي سوفيتي واضح في المجتمع القبرصي. تناول المبحث الثالث تأثير انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ على العلاقات الثنائية، حيث ورثت روسيا هذه العلاقات، واستمرت بالتعاون مع قبرص رغم التحديات السياسية والاقتصادية في التسعينيات. كما استعرض البحث الموقف الروسي من القضية القبرصية بعد انتهاء الحرب الباردة. بين المبحث الرابع العلاقات بين قبرص وروسيا بين ٢٠٠٠ و٢٠١٣، حيث شهدت هذه الفترة تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي، خاصة مع صعود فلاديمير بوتين إلى السلطة. تطورت العلاقات الاستراتيجية بين الطرفين، وشملت التعاون في مجالات الطاقة والنقل البحري، مع دور كبير لروسيا في دعم قبرص خلال أزمتها الاقتصادية ٢٠١٢–٢٠١٣.

المبحث الأول : الجذور التاريخية والسياسية للعلاقات بين قبرص والاتحاد السوفيتي (١٩٧٥-١٩٩١)

تعد قبرص جزيرة في البحر الأبيض المتوسط تشغل موقعًا استراتيجيًا ذا أهمية بالغة بالنسبة للقوى الدولية. نتيجة لهذا الموقع الجغرافي الهام، أصبحت قبرص ساحة صراع في فترة الحرب الباردة، حيث كانت مسرحًا لتنافس القوى الكبرى على النفوذ في المنطقة. يشمل هذا الصراع التنافس بين المعسكرين الغربي والشرقي، حيث كان الاتحاد السوفيتي يسعى إلى توسيع تأثيره في البحر الأبيض المتوسط، بينما كانت القوى الغربية، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، تعمل على تعزيز نفوذها في المنطقة. لم يكن الوضع في قبرص استثناءً من هذه الديناميكيات الجيوسياسية.

كانت الجزيرة تشرف على طرق الملاحة البحرية الرئيسية بين الشرق والغرب، ومن ناحية أخرى، كانت بمثابة قاعدة عسكرية هامة للقوى الكبرى، مثل بريطانيا والولايات المتحدة. في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، أصبحت قبرص موضوعًا للصراع السياسي بين القوى العالمية الكبرى. كان الاتحاد السوفيتي يأمل في استخدام قبرص كأداة لتوسيع نفوذه في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في مواجهة النفوذ البريطاني والأمريكي (Completers & Huysseune, 2002, p. 85).مع استقلال قبرص في عام ١٩٦٠، كانت الجزيرة تواجه تحديات كبيرة من الداخل والخارج. الداخل كان يشهد صراعًا بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، وكان هذا النزاع يهدد استقرار الدولة. من جهة أخرى، كانت القوى الخارجية تتدخل بشكل مستمر في شؤون قبرص، حيث كانت بريطانيا، بصفتها القوة الاستعمارية السابقة، لا تزال تحتفظ بالقواعد العسكرية في الجزيرة وتعتبرها نقطة انطلاق للعمليات العسكرية في البحر الأبيض المتوسط. أما الاتحاد السوفيتي، فكان يسعى إلى توسيع نفوذه في المنطقة (Güney, 2012, p. 212).على الرغم من الضغوط الخارجية، حاولت الحكومة القبرصية الحفاظ على موقف الحياد، حيث سعى الرئيس مكاريوس إلى تجنب الانحياز لأحد المعسكرين. ومع ذلك، لم تكن قبرص محايدة بالكامل. في بعض الأحيان، كان مكاريوس يظهر ميلاً نحو الاتحاد السوفيتي، حيث كان يدرك أهمية العلاقات مع القوى الشرقية لضمان توازن القوى في البحر الأبيض المتوسط. كان هذا التوجه يعكس تأثيرًا معينًا للتيارات اليسارية والشيوعية داخل المجتمع القبرصي، بالإضافة إلى دعم الاتحاد السوفيتي لقضية قبرص في الساحة الدولية (Aristidou، ٢٠١٢، p. 228).في ٢٠ يوليو ١٩٧٤، اجتاحت القوات التركية شمال قبرص ردًا على انقلاب عسكري في الجزيرة دعمته الحكومة العسكرية في اليونان. هذا الانقلاب أطاح بالرئيس

مكاريوس، الذي كان يعتبر حليفًا غير رسمي للسوفييت، وأدى إلى تقسيم الجزيرة إلى شطرين: الشمال تحت الاحتلال التركي، والجنوب تحت سيطرة القبارصة اليونانيين المدعومين من الغرب. كانت هذه الحرب نقطة تحول هامة في العلاقات الدولية، حيث أدت إلى أزمة دبلوماسية واسعة، وفرضت تحديات جديدة على السياسة السوفيتية (Aristidou, 2012, p. 223).

في أعقاب الاجتياح التركي، كان الاتحاد السوفيتي من أوائل الدول التي أدانت العدوان التركي في الأمم المتحدة. هذا الموقف كان جزءًا من السياسة السوفيتية العامة في البحر الأبيض المتوسط، والتي كانت تهدف إلى تقويض النفوذ الغربي، وخاصة الأمريكي، في المنطقة. دعم الاتحاد السوفيتي قضية القبارصة اليونانيين من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والمساعدات الدبلوماسية في المحافل الدولية، حيث كان يسعى إلى استعادة توازن القوى في الجزيرة لصالح القبارصة اليونانيين، وذلك لتعزيز موقفهم في المفاوضات (Güney, 2012, p. ٢٠٧).

لعب الاتحاد السوفيتي دورًا بارزًا في استخدام الأمم المتحدة كمنصة للضغط على تركيا. في السنوات التي تلت الاجتياح التركي، استخدم السوفييت كل ما لديهم من نفوذ في الأمم المتحدة لزيادة الضغط على تركيا لسحب قواتها من شمال قبرص. لم يكن الاتحاد السوفيتي مستعدًا للدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع تركيا، ولكن كان يسعى لتحقيق أهدافه من خلال تعزيز موقف القبارصة اليونانيين وإدانة التحركات التركية على الساحة الدولية (Karkour, 2015, p. 45).في عام ١٩٧٥، بدأ الاتحاد السوفيتي تقديم الدعم العسكري غير المباشر للقبارصة اليونانيين، رغم أن هذا الدعم لم يتضمن إرسال قوات سوفيتية مباشرة إلى الجزيرة. في المقابل، استمر الاتحاد السوفيتي في تقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية. كما شهدت هذه الفترة تعزيز العلاقات بين قبرص والاتحاد السوفيتي في المجالات الاقتصادية والعسكرية، مما زاد من التقارب بين الجانبين في ظل التوترات المتزايدة مع تركيا (أرستيدو، قبرص والاتحاد السوفيتي: دراسة العلاقات الثنائية خلال الحرب الباردة، ٢٠١٢، ص. ٢٢٦).بالنسبة للاتحاد السوفيتي، كانت قبرص تمثل نقطة استراتيجية في صراع النفوذ في البحر الأبيض المتوسط. فقد كانت الجزيرة بمثابة مفتاح للتحكم في الطرق البحرية المهمة بالنسبة للمواصلات والتجارة الدولية. بالإضافة إلى ذلك، كانت قبرص تلعب دورًا مهمًا في معادلة العلاقات السوفيتية–التركية، حيث كان السوفييت يعتقدون أن دعم القبارصة اليونانيين سيساعد في تقليص النفوذ التركي في المنطقة (غوني، قبرص والاتحاد السوفيتي: شراكة استراتيجية في الحرب الباردة، ٢٠١٢، ص. ٢١٠).

من خلال هذا التحليل، يتضح أن قبرص كانت ساحة لصراع القوى الكبرى خلال الحرب الباردة، حيث سعى الاتحاد السوفيتي إلى تعزيز موقعه في البحر الأبيض المتوسط من خلال دعم القبارصة اليونانيين ضد النفوذ التركي. كان الاجتياح التركي لعام ١٩٧٤ نقطة تحول حاسمة، حيث أظهر الموقف السوفيتي قوة التأثير السياسي للدبلوماسية السوفيتية في المحافل الدولية. ورغم أن السوفييت لم يتدخلوا بشكل عسكري مباشر، إلا أن دعمهم السياسي والدبلوماسي كان محوريًا في تغيير مسار النزاع القبرصي. في تاريخ العلاقات القبرصية السوفيتية، لا يمكن تجاهل الدور البارز الذي لعبه الرئيس القبرصي مكاريوس الثالث (١٩١٣-١٩٧٧)، حيث كان له تأثير كبير في مسار السياسة القبرصية والعلاقات الدولية، وخاصة مع الاتحاد السوفيتي. مكاريوس كان شخصية محورية في تاريخ قبرص الحديث، حيث تولى رئاسة الجمهورية القبرصية بعد استقلالها في عام ١٩٦٠، وظل في هذا المنصب حتى وفاته في ١٩٧٧. خلال فترة حكمه، واجه تحديات كبيرة على الصعيد الداخلي والخارجي، وكانت توجهاته السياسية جزءًا أساسيًا في تشكيل العلاقات القبرصية مع القوى الكبرى مثل الاتحاد السوفيتي (Güney, 2012, p. 205).

قبل الغزو التركي لقبرص في عام ١٩٧٤، كانت قبرص تحت إدارة مكاريوس في ظل تحولات إقليمية ودولية كبيرة. وقد اختار مكاريوس تبني سياسة "الحياد الإيجابي" التي كانت تهدف إلى تحقيق توازن بين الشرق والغرب، مما انعكس بشكل واضح في سياسة قبرص الخارجية. كانت هذه السياسة تعتمد على تفاعل إيجابي مع الاتحاد السوفيتي في الوقت الذي حافظ فيه على علاقة قوية مع القوى الغربية، وخاصة المملكة المتحدة والولايات المتحدة (Karkour، ٢٠١٥، p. 164).من خلال هذه السياسة، حاول مكاريوس أن يجعل قبرص "دولة محايدة" في الحرب الباردة، مع الاحتفاظ بسيادة البلاد واستقلالها في ظل التوترات بين الشرق والغرب. لهذا السبب، كان الاتحاد السوفيتي أحد أهم شركاء قبرص في الساحة الدولية، حيث دعم السوفييت قضية قبرص في الأمم المتحدة وساهموا في التأثير على المواقف الدولية (Bouris, 2011, p. ١٣٢).أدت سياسات مكاريوس الخارجية إلى تعزيز التعاون بين قبرص والاتحاد السوفيتي خلال فترة السبعينيات، حيث كان السوفييت يعارضون التدخلات الغربية في الشؤون القبرصية. في تلك الفترة، كان مكاريوس ينظر إلى الاتحاد السوفيتي كحليف مهم في سياق دعم القضايا القومية القبرصية، وخاصة في مواجهة الضغوط الغربية والتهديدات التركية. أظهرت مواقف مكاريوس كيف كان يسعى إلى استخدام السياسة السوفيتية لموازنة النفوذ الغربي في قبرص (Aristidou, 2012, p. 225).من جانبه، رأى الاتحاد السوفيتي في قبرص فرصة

لتعزيز وجوده في البحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد انضمام قبرص إلى حركة عدم الانحياز في عام ١٩٦١. وكان الاتحاد السوفيتي قد أبدى اهتمامًا كبيرًا بتقديم الدعم السياسي والدبلوماسي لقبرص، حيث حصلت على دعم سوفيتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى بشأن النزاع القبرصي (Christodoulides, 2007, p. 148).في ١٥ يوليو ١٩٧٤، قاد المجلس العسكري اليوناني انقلابًا في قبرص أطاح بمكاريوس، مما أدى إلى تدخل تركيا عسكريًا في قبرص، ما أدى إلى تقسيم الجزيرة إلى شمال وجنوب. عقب هذه الأزمة، عاد مكاريوس إلى السلطة بعد إزاحة النظام العسكري في اليونان، إلا أن الأزمة دفعت العلاقات القبرصية السوفيتية إلى تحول ملموس. أبدى الاتحاد السوفيتي دعمًا قويًا لمكاريوس في محافل الأمم المتحدة وأدان التدخل التركي في الجزيرة، مما عزز من العلاقة بين الطرفين (Hadjipavlou, The Cyprus Conflict: A Modern History, p. ١٢٣).

وعلى الرغم من أن مكاريوس كان قد تبنى سياسة "الحياد الإيجابي"، فإن تدخلات تركيا في شؤون قبرص أسهمت في تعزيز دور الاتحاد السوفيتي كداعم قوي لقضية قبرص، حيث كان السوفييت ينظرون إلى هذه التطورات كجزء من صراع أكبر مع الغرب في المنطقة (Bouris, Cyprus and the Soviet Union: The role of the USSR in the Cyprus conflict, 1974–1989، p. 56)في السنوات التي تلت ١٩٧٤، ازدادت العلاقات القبرصية السوفيتية قوة، حيث استفادت قبرص من الدعم السوفيتي على الأصعدة السياسية والاقتصادية. كما استمرت قبرص في تحقيق فوائد اقتصادية من خلال التجارة مع الاتحاد السوفيتي، لا سيما في المجالات الزراعية والصناعية (Kostopoulos, The economic interactions during the Cold War, p. 146 between the Soviet Union and Cyprus).كان مكاريوس قد نجح في الحفاظ على توازن في علاقاته الدولية، مما مكّن قبرص من أن تصبح مركزًا اقتصاديًا مهمًا في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما استغله الاتحاد السوفيتي لتعزيز نفوذه في المنطقة. بفضل هذا التعاون، تمكنت قبرص من جذب الاستثمارات السوفيتية في مشاريع اقتصادية مهمة (Ioannides, The Russian Federation's role in Cyprus and the Eastern Mediterranean, p. 110).

بعد وفاة مكاريوس في عام ١٩٧٧، تولى خليفته سبيروس كيلي قيادة قبرص، إلا أن تأثيره في السياسة الخارجية القبرصية لم يكن بنفس قوة تأثير مكاريوس. على الرغم من استمرار العلاقات القوية مع الاتحاد السوفيتي، إلا أن تطورات أخرى مثل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في بداية التسعينيات أدت إلى تغييرات ملحوظة في سياسة قبرص تجاه القوى الكبرى

Christodoulides, The foreign policy of Cyprus: The politics of neutrality,) .(٧٨ .p).

كان للرئيس مكاريوس دور محوري في تشكيل السياسة القبرصية خلال فترة حكمه، استطاع أن يحافظ على علاقة قوية مع السوفيت التي كانت مفيدة في تعزيز مكانة قبرص الدولية.

في الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩١، لعب الاتحاد السوفيتي دورًا رئيسيًا في دعم قبرص في المحافل الدولية، خاصة بعد الاجتياح التركي للجزيرة في عام ١٩٧٤. كان هذا الدعم جزءًا من سياسة الاتحاد السوفيتي التي تهدف إلى تحقيق التوازن في المنطقة والحد من النفوذ الغربي، خصوصًا النفوذ التركي المدعوم من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو). وقد تجسد الدعم السوفيتي في عدة جوانب سياسية ودبلوماسية، من بينها تأييد الحكومة القبرصية في الأمم المتحدة، وتأثيره في تشكيل مواقف دولية بشأن القضية القبرصية، وتقديم الدعم المعنوي والاقتصادي (Güney, 2012, p. 210).

كانت الأمم المتحدة المنبر الرئيس الذي لعبت فيه الدبلوماسية السوفيتية دورًا بارزًا في قضية قبرص. بعد الانقلاب العسكري الذي دعمته اليونان في قبرص والإجتياح التركي للجزيرة في عام ١٩٧٤، اعتمدت الأمم المتحدة على قوات حفظ السلام للمساعدة في وقف التصعيد العسكري. ومنذ ذلك الحين، قامت موسكو بدعم المواقف القبرصية ضد الانتهاكات التركية للسيادة القبرصية، ورفضت الاعتراف بأي محاولات لتقسيم الجزيرة. في الجمعية العامة للأمم المتحدة، صوت الاتحاد السوفيتي لصالح قرارات تدين الاعتداءات التركية وتدعو إلى إنهاء الاحتلال التركي. كان السوفييت يدعمون دائمًا الدعوات إلى إعادة توحيد قبرص، ورفضوا الاعتراف بما سمي "جمهورية شمال قبرص التركية" التي أنشأتها تركيا عام ١٩٨٣. هذا الموقف السوفيتي قد تجسد في قرارات الأمم المتحدة التي اعتمدت دائمًا على موقف موسكو المناهض لتركيا، والتي اعتبرت أن التوصل إلى حل سلمي يتطلب انسحاب القوات التركية من الجزيرة وعودة قبرص إلى سيادتها الكاملة (Aristidou، ٢٠١٢، p. 230).

قدم السوفيت مساعدات اقتصادية وعسكرية محدودة للحكومة القبرصية التي كانت تواجه تحديات كبيرة بعد التدخل العسكري التركي. وفيما يتعلق بالدعم العسكري، لم يكن الاتحاد السوفيتي يقدم مساعدات عسكرية مباشرة لقبرص، لكنه كان يسعى إلى توجيه الدعم من خلال قنوات غير مباشرة، بما في ذلك تقديم مستشارين عسكريين وتدريبات لدعم الدفاعات القبرصية. وكانت موسكو تعتبر قبرص جزءًا من "الحدود الإستراتيجية" في البحر الأبيض المتوسط،

وبالتالي، فإن استقرار الجزيرة كان له أهمية كبيرة في سياستها الإقليمية (Kostopoulos, 2009, p. 158).

على المستوى الدولي، كانت الدبلوماسية السوفيتية تهدف إلى تشكيل إجماع عالمي ضد الاحتلال التركي. في العديد من الاجتماعات الدولية، بما في ذلك مؤتمرات حلف وارسو، سعى الاتحاد السوفيتي إلى تعزيز مواقف دولية تتوافق مع رؤيته لحل القضية القبرصية من خلال الوسائل السلمية. كان السوفيت يضغط من أجل فرض عقوبات على تركيا، في حين أن الولايات المتحدة كانت تدعم الحكومة التركية في موقفها من القضية القبرصية، ما أدى إلى نوع من التنافس الدبلوماسي بين القوتين العظميين. وفيما يتعلق بالعلاقات مع الدول العربية، كانت موسكو تسعى إلى إقناع الدول العربية بدعم الموقف القبرصي. كان هناك إجماع عربي في دعم قضية قبرص، نظراً للتوجهات المناهضة للغرب، وخاصة للولايات المتحدة التي كانت تعتبر الحليف الأقوى لتركيا. هذا الإجماع العربي كان يعزز من موقف السوفيت في الأمم المتحدة والمحافل الدولية (Huysseune & Completers، ٢٠٠٢، p. 45).

بعض الانتقادات التي وُجهت إلى الاتحاد السوفيتي في تعاملاته مع القضية القبرصية تشير إلى أن موسكو كانت تستخدم القضية كأداة لتوسيع نفوذها في البحر الأبيض المتوسط، دون أن تقدم دعمًا حقيقيًا لحل النزاع. فقد اعتبر بعض المحللين والدول الغربية أن الدعم السوفيتي لم يكن خاليًا من المصالح الاستراتيجية، حيث كانت موسكو تهدف إلى تحقيق توازن إقليمي يعارض النفوذ الغربي (Aristidou, 2012, p. 222). على الرغم من الدعم السوفيتي، كان من الواضح أن الاتحاد السوفيتي سعى لتعزيز موقفه في المنطقة بشكل رئيسي، مما أدى إلى دعمه للقبارصة في الأمم المتحدة ودعمه للعمليات الدبلوماسية التي تستهدف حل النزاع بشكل سلمي (Güney, 2012, p. 204).

بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩١، كان الدعم السوفيتي ذو أهمية كبيرة في تغيير موازين القوى في المنطقة. في هذه الفترة، كان الاتحاد السوفيتي يعزز موقف قبرص على الساحة الدولية من خلال تفاعلاته السياسية والاقتصادية مع الدول الغربية والشرق أوسطية (Kostopoulos, p 2009, ١٤٥). ورغم أن التفكك السوفيتي في عام ١٩٩١ أدى إلى تغييرات جذرية في السياسة الروسية تجاه قبرص، فإن فترة الاتحاد السوفيتي كانت حاسمة في إبقاء القضية القبرصية على الساحة الدولية (Hatzis, 2009).

المبحث الثاني : العلاقات الاقتصادية والثقافية بين قبرص والاتحاد السوفيتي (١٩٧٥-١٩٩١)

شهدت العلاقات التجارية بين قبرص والاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٧٥ تطورًا ملحوظًا رغم التحديات السياسية والاقتصادية التي فرضتها الحرب الباردة، خاصة بعد الغزو التركي لقبرص في ١٩٧٤ الذي أسهم في تعقيد الوضع السياسي للجزيرة. في هذه الفترة، كانت قبرص تلعب دورًا استراتيجيًا كوسيط اقتصادي بين الشرق والغرب، مما مكنها من أن تصبح نقطة تواصل حيوية بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية. أدى تصاعد التوترات بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية إلى تعزيز قبرص دورها كوسيط اقتصادي. فبالنسبة للاتحاد السوفيتي، كانت قبرص تمثل نقطة التقاء رئيسية للتجارة مع الغرب في إطار محدود نظرًا للعقوبات المفروضة على الاتحاد السوفيتي من قبل القوى الغربية. ومع مرور الوقت، نمت هذه العلاقات التجارية لتشمل العديد من المنتجات والسلع من مختلف المجالات (Aristidou, 2012, p. 222).في السبعينات والثمانينات، كانت التجارة بين قبرص والاتحاد السوفيتي تركز في الغالب على المواد الخام والسلع الأساسية التي يحتاجها الاقتصاد السوفيتي. قبرص، التي تمتلك قطاعًا زراعيًا قويًا، كانت تصدر إلى الاتحاد السوفيتي منتجات مثل الحمضيات والخضروات، بالإضافة إلى الزهور، والتي كانت تشكل جزءًا كبيرًا من صادراتها (Bouris, 2011, p. 75). في المقابل، كانت قبرص تستورد من الاتحاد السوفيتي المعادن الأساسية مثل الحديد والفولاذ، إلى جانب الفحم والطاقة، وهي المواد التي كانت ضرورية للصناعة السوفيتية (Kostopoulos, 2009, p. 145).كانت الصادرات الزراعية القبرصية تمثل عنصرًا حيويًا في التبادل التجاري بين البلدين، حيث كان الاتحاد السوفيتي يعاني من نقص في بعض المنتجات الزراعية، ما جعل قبرص مصدرًا مهمًا في تأمين هذه السلع (Güney, 2012, p. 204). وعلى الرغم من ضعف الصناعات السوفيتية في بعض المجالات الزراعية، كان الاتحاد السوفيتي يعتمد على هذه الصادرات لدعم السوق المحلي، خاصة في ظل الحظر المفروض عليه من قبل الدول الغربية (Hadipavlou, 2007، p. 65).

تعتبر قبرص من أبرز الدول التي نجحت في أن تكون جسرًا للتجارة بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية، خاصة في ظل القيود المفروضة على الاتحاد السوفيتي نتيجة الحرب الباردة. ووفقًا للعديد من الدراسات الاقتصادية، كان للسياسات القبرصية دور محوري في توفير بيئة ملائمة للشركات السوفيتية لكي تتواصل مع الأسواق الأوروبية دون أن تتعرض للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها (Huysseune, 2002, p. 85 & Coppieters).

تتميز قبرص بكونها مركزًا مصرفيًا دوليًا، حيث كان القطاع المالي القبرصي يوفر منصة آمنة للمعاملات المالية بين الشركات السوفيتية والدول الغربية. لم تكن قبرص هي الوحيدة التي استفادت من هذا الدور الوسيط، بل كان للاتحاد السوفيتي أيضًا مصالح استراتيجية، حيث استخدم الشركات القبرصية لفتح قنوات تواصل تجارية مع الشركات الأوروبية دون التعرض للعقوبات الاقتصادية (Güney, 2012, p. 210)

قبرص لم تقتصر علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي على التبادل التجاري التقليدي، بل كانت تلعب دورًا محوريًا في تحويل الأموال وتحقيق المعاملات المالية بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية. كان الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة يسعى بشكل حثيث لتوسيع شبكة اقتصاده رغم الحواجز الغربية، مما جعل قبرص تمثل نقطة اتصال رئيسية بين الشركات السوفيتية والأسواق الأوروبية (Kucera, 2004, p. 177).

البنوك القبرصية، التي كانت تتمتع بمرونة أكبر في تنفيذ المعاملات المالية مقارنة بالبنوك الغربية، لعبت دورًا في تيسير استثمارات الاتحاد السوفيتي في الخارج. وكان هذا التعاون المالي يتضمن تسهيل الاستثمارات من خلال الفروع القبرصية للشركات الغربية التي تعمل في الاتحاد السوفيتي (Hadji Pavlou, 2007, p. 112).إضافة إلى ذلك، كانت قبرص تقدم بيئة قانونية مستقرة ساعدت الشركات السوفيتية في تجاوز التحديات القانونية المرتبطة بوجودها في أسواق دول حلف الناتو. هذا الدور الهام لم يقتصر فقط على القطاع المالي، بل امتد أيضًا إلى تعزيز العلاقات التجارية غير المباشرة بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية (Lamb, 1996, p. 67).تخصص التبادل التجاري بين قبرص والاتحاد السوفيتي في المواد الخام والسلع الأساسية، وهو ما يعكس احتياجات الطرفين الاقتصادية في تلك الفترة. بالنسبة للاتحاد السوفيتي، كانت المواد الخام التي استوردها من قبرص ضرورية لدعم الصناعات الثقيلة التي كانت تعاني من قلة المواد الأولية (Stavrinides, 1975, p. 143).في المقابل، كانت قبرص تركز على تصدير السلع التي يمكن أن توفرها بسهولة، مثل الحمضيات، الخضروات، والزيوت النباتية. وخصوصًا مع أزمة الغذاء التي شهدتها بعض البلدان السوفيتية في تلك الفترة، ساعدت هذه الصادرات في تلبية احتياجات السوق السوفيتي. وكان لذلك تأثير اقتصادي كبير في تحسين العلاقات الثنائية، حيث أن التجارة الزراعية لم تكن مجرد علاقات تجارية فحسب، بل كانت عاملاً مهماً في تعزيز الروابط السياسية بين الاتحاد السوفيتي وقبرص (Christodoulides, 2007).

نستنتج مما تقدم، يمكن القول أن العلاقات التجارية بين قبرص والاتحاد السوفيتي في الفترة بين ١٩٧٥ و ١٩٩١ قد شهدت نموًا ملحوظًا في حجم التبادل التجاري على الرغم من القيود الاقتصادية والسياسية المفروضة من قبل الغرب على الاتحاد السوفيتي. وكانت قبرص تمثل نقطة تواصل استراتيجية للاتحاد السوفيتي مع الأسواق الغربية، سواء من خلال التجارة أو عبر القطاع المالي، حيث قامت بدور الوسيط الحيوي بين الشرق والغرب. وبالتالي، يمكن اعتبار قبرص لاعبًا أساسيًا في تحقيق مصالح الاتحاد السوفيتي خلال تلك الفترة.

بعد غزو تركيا لقبرص في عام ١٩٧٤، والتي تسببت في انقسام الجزيرة إلى شطرين، أصبح الاقتصاد القبرصي في وضع حساس يعكس حالة الحرب الباردة بين الشرق والغرب. وبالرغم من حجم الأزمة السياسية والاقتصادية التي مرت بها قبرص نتيجة للغزو التركي، فإنها استطاعت في نفس الوقت أن تلعب دورًا محوريًا كوسيط اقتصادي بين الاتحاد السوفيتي والغرب. يرجع ذلك بشكل أساسي إلى موقع قبرص الجغرافي المتميز وعلاقاتها الفريدة مع الدول الغربية ومعسكرات الاشتراكية. تتمتع قبرص بموقع استراتيجي للغاية في البحر الأبيض المتوسط، حيث تعد بمثابة جسر يربط بين الشرق والغرب. تقع قبرص بالقرب من نقاط تجارية حيوية وتعتبر من المواقع المثالية للاتصال بين القارات الثلاث، مما جعلها محط اهتمام لكل من الدول الغربية والاتحاد السوفيتي. ففي ظل الحرب الباردة، كان هذا الموقع محوريًا في تجارة السلع بين الشرق الاشتراكي والدول الغربية. ومن خلال هذا الموقع، كانت قبرص تعمل على تسهيل التجارة الدولية بين الاتحاد السوفيتي من جهة، والدول الأوروبية من جهة أخرى (Güney, 2012, p. 210). قبرص استفادت من سياسة الحياد في تعاملاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي، حيث كانت تعتبر "منطقة آمنة" للعمل التجاري، على الرغم من التوترات بين الشرق والغرب. وهذا التوازن جعل من قبرص نقطة جذب للمستثمرين السوفيتيين الذين كانوا يسعون إلى الوصول إلى أسواق أوروبا الغربية. على سبيل المثال، كان الاتحاد السوفيتي يعاني من صعوبات كبيرة في تداول عملته الروبل خارج مناطق النفوذ السوفيتي بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه. ولكن قبرص، من خلال نظامها المصرفي المتطور، سمحت لهذه الأموال بالتحرك عبر البنوك القبرصية إلى الأسواق الغربية (Kucera, 2004, p. 175).

أحد أوجه هذا الدور الوسيط كان تأسيس الشركات القبرصية التي تتيح للشركات السوفيتية التعامل مع الغرب. كانت العديد من الشركات السوفيتية تنشئ فروعًا لها في قبرص للاستفادة من الأنظمة المالية المريحة هناك، وهو ما ساعد في تحقيق أهداف اقتصادية رئيسية للاتحاد السوفيتي في تلك الفترة (Huysseune, 2002, p. 233 & Completers).

واحدة من أبرز جوانب الوساطة الاقتصادية التي لعبتها قبرص كانت في مجال الخدمات المصرفية. كان الاتحاد السوفيتي في حاجة ملحة لتطوير آليات التعامل المالي مع الدول الغربية، حيث كانت القيود المفروضة على النظام المالي السوفيتي تشكل حاجزًا أمام تنقل الأموال. قبرص، بموقعها في البحر الأبيض المتوسط، كانت تقدم خدمات مصرفية تسهل التحويلات المالية بين الاتحاد السوفيتي والعالم الغربي (Lamb, 1996, p. 61).

في هذه الفترة، كانت البنوك القبرصية تعمل بشكل أساسي على تسهيل عملية تداول الأموال، وتوفير قنوات مصرفية آمنة للاتحاد السوفيتي، الذي كان بحاجة إلى تجاوز العقوبات الغربية. وبفضل نظامها المصرفي المتطور، استثمرت قبرص في تحسين بنية الخدمات المصرفية لجذب المزيد من الشركات السوفيتية، وخاصة في ظل انغلاق الأسواق السوفيتية نفسها. كان هناك تدفق ملحوظ للودائع السوفيتية إلى البنوك القبرصية، مما ساعد في تسهيل حركة الأموال بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية (Hadjipavlou, 2007, p. 114).

إضافة إلى ذلك، كان العديد من رجال الأعمال السوفيتيين يستفيدون من القوانين القبرصية التي تسمح بالسرية المصرفية والضريبية. بذلك، كانت قبرص بمثابة بوابة مالية للسوفييت، حيث كان بإمكانهم إيداع أموالهم في البنوك القبرصية، مما يمنحهم الوصول إلى الأسواق الغربية دون الخضوع مباشرة لتأثيرات الحظر الغربي (loannides, 1997, p. 110).

من خلال دورها كوسيط بين الشرق والغرب، استفادت قبرص بشكل ملحوظ من النمو الاقتصادي الناتج عن هذا الدور الوسيط. بدأت قبرص في جذب استثمارات كبيرة من الاتحاد السوفيتي، سواء في القطاع التجاري أو في القطاع المصرفي. هذا النمو الاقتصادي ساعد قبرص على التعافي جزئيًا من آثار الغزو التركي، بل وأدى إلى تطور العديد من القطاعات الاقتصادية في قبرص مثل السياحة والخدمات المالية (Aristidou, 2012, p. 225).

في هذا السياق، يمكن القول أن قبرص استغلت وضعها الجغرافي والسياسي لتصبح مركزًا ماليًا وتجاريًا دوليًا. هذه السياسة ساعدت في تأمين استقرارها الاقتصادي في مواجهة التحديات السياسية التي كانت تمر بها (Güney, 2012, p. 210).

إضافة إلى الدور الوسيط في العمليات المالية والمصرفية، كانت قبرص أيضًا شريكًا تجاريًا مهمًا للاتحاد السوفيتي. فقد عمد السوفيت إلى تصدير السلع الأساسية مثل النفط والمعادن إلى قبرص، التي كانت بدورها تصدر سلعًا زراعية إلى الاتحاد السوفيتي. مثل هذه التجارة كانت تخدم مصالح الطرفين، حيث كان السوفيت بحاجة إلى إمدادات من المواد الخام،

بينما كانت قبرص تحتاج إلى تعزيز علاقتها الاقتصادية مع السوفيت لتوسيع التجارة بين الشرق والغرب (Kostopoulos, 2009, p. 149).

يمكن تلخيص دور قبرص كوسيط اقتصادي بين الشرق والغرب في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩١ في ثلاثة جوانب رئيسية: الموقع الاستراتيجي، تقديم خدمات مصرفية مؤمنة، ودورها في تسهيل التجارة بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية. لعبت قبرص دورًا بالغ الأهمية في تسهيل التدفقات التجارية والمالية، مما عزز موقعها كحلقة وصل حيوية بين الشرق والغرب خلال فترة الحرب الباردة (Hadjipavlou, 2007, p. 88).

يعد التبادل الثقافي والتعليمي بين الدول من أهم وسائل التواصل بين الشعوب، حيث يساهم في تبادل الأفكار وتوسيع الآفاق الفكرية. في حالة قبرص والاتحاد السوفيتي، شكل هذا التبادل جزءًا أساسيًا من العلاقات الثنائية، خاصة في فترة الحرب الباردة، حيث كان كل طرف يسعى إلى تعزيز نفوذه في منطقة البحر الأبيض المتوسط. في هذا المقال، سنلقي الضوء على أهمية التبادل الطلابي والبعثات الدراسية بين قبرص والاتحاد السوفيتي، وكذلك تأثير الثقافة السوفيتية على المجتمع القبرصي في تلك الفترة.

منذ منتصف السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات، شهدت قبرص تدفقًا كبيرًا للطلاب الذين توجهوا إلى الاتحاد السوفيتي لمتابعة دراساتهم في مجالات مختلفة. كان الاتحاد السوفيتي يعد وجهة جذابة للطلاب القبارصة، نظرًا لجودة التعليم في معاهده الجامعية ومنح الدراسة الممولة من الدولة. بالإضافة إلى ذلك، كان الاتحاد السوفيتي يسعى إلى جذب الطلاب من دول العالم الثالث لتوسيع دائرة تأثيره الثقافي والسياسي.

من أبرز الأسباب التي جعلت السوفيت يقدمون هذه الفرص الدراسية كانت الرغبة في تعزيز التعاون الثقافي والعلمي مع الدول النامية والمتوسطة مثل قبرص. تميزت هذه البعثات الدراسية بعدد من المجالات الدراسية، مثل الطب والهندسة والاقتصاد والعلوم السياسية، مما ساعد على تطوير المهارات العلمية في قبرص (Ghadri, 2018, p. 45).

سعت الحكومة القبرصية، بقيادة الرئيس مكاريوس، إلى الاستفادة من هذه البعثات الدراسية لتدريب كوادر من الطلاب القبارصة الذين سيعودون إلى وطنهم ويعملون في مختلف القطاعات التعليمية والإدارية. فكانت هذه البعثات بمثابة وسيلة لبناء شبكة من العلاقات الإنسانية والثقافية بين البلدين. وكانت موسكو تعتبر هذه البعثات أداة لتعزيز العلاقات السياسية مع قبرص، حيث كان الطلاب القبارصة يتعرفون على النظام السياسي السوفيتي وأيديولوجيته

الاشتراكية، مما ساهم في خلق علاقات فكرية وثقافية عميقة بين الطرفين (Aristidou, 2012, p. 228).

كانت هذه البعثات تشمل مجالات متعددة، مثل التعليم والتكنولوجيا والعلوم الطبية، وقد أُرسلت العديد من الطلاب إلى الجامعات السوفيتية في موسكو وسانت بطرسبرغ وكارا كوف وغيرها. كان هؤلاء الطلاب القبارصة يعودون إلى بلادهم محملين بالمعرفة والخبرة التي اكتسبوها، مما أسهم في نقل بعض أساليب التعليم السوفيتي إلى الجامعات القبرصية (Bouris, 2011, p. ٩٥).

تعد الثقافة السوفيتية جزءًا أساسيًا من التبادل بين الاتحاد السوفيتي وقبرص، حيث أُقيمت العديد من الفعاليات الثقافية التي ساعدت في نشر الثقافة السوفيتية في جزيرة قبرص. كان من بين هذه الفعاليات العروض المسرحية، والمعارض الفنية، والعروض السينمائية التي قدمت أبرز الأعمال السوفيتية، والتي كانت تعكس الأيديولوجية الاشتراكية والروح القومية السوفيتية (أثناسيوس، ٢٠١٥، ص. ٢٤).

كانت السينما السوفيتية واحدة من أقوى أدوات النفوذ الثقافي، حيث كانت تعرض أفلامًا وثائقية وأدبية تنقل الحياة في الاتحاد السوفيتي، مما كان له تأثير كبير على العديد من القبارصة (غوني، ٢٠١٢، ص. ١٠٢).

على مستوى الأدب، تأثر العديد من الكتاب القبارصة بالأدب الروسي، وخاصة الأدب السوفيتي الذي كان يعكس الأيديولوجية الاشتراكية وأفكار الكفاح الاجتماعي. كان بعض الكتاب القبارصة يترجمون الأعمال الأدبية السوفيتية إلى اللغة اليونانية القبرصية، مما ساعد في نشر هذه الأعمال بين الأجيال القبرصية الشابة. وتأثر الأدب القبرصي، خصوصًا في السبعينيات والثمانينيات، بأسلوب الكتاب السوفيت، الذين سلطوا الضوء على قضايا الطبقات العاملة والظلم الاجتماعي (كوبين، ٢٠٠٧، ص. ٩٨).

لقد كانت آثار التبادل الثقافي والتعليمي بين قبرص والاتحاد السوفيتي عميقة ومتعددة الجوانب. فبفضل هذا التبادل، تم تعزيز روابط الصداقة بين الشعبين، كما تأثر المجتمع القبرصي بشكل ملحوظ بالثقافة السوفيتية في مجالات الأدب والفن والموسيقى. كما أن الطلاب الذين درسوا في الاتحاد السوفيتي عادوا إلى قبرص ليس فقط بحصيلة علمية، ولكن أيضًا بأفكار ومفاهيم جديدة حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية (مكلينشي، ٢٠١١، ص. ٥٦).

بالإضافة إلى ذلك، تركت هذه الفترة إرثًا من التعاون الثقافي الذي امتد إلى ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١. حتى بعد التفكك، استمرت بعض القيم الثقافية التي تم

تبادلها بين الاتحاد السوفيتي وقبرص في التأثير على العلاقات بين قبرص وروسيا، حيث أصبحت روسيا الوريث الرئيسي للثقافة السوفيتية في المنطقة (كاستوبولوس، ٢٠٠٩، ص. ١٤٥).

المبحث الثالث : تأثير انهيار الاتحاد السوفيتي على العلاقات (١٩٩١-٢٠٠٠)

انعكاسات تفكك الاتحاد السوفيتي على العلاقات القبرصية-الروسية

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، واجهت العلاقات بين قبرص وروسيا تحولات جذرية. وقد شكل هذا التحول بداية مرحلة جديدة من التعاون والتحديات في العلاقات الثنائية بين البلدين، إذ كانت روسيا، بعد التفكك السوفيتي، تسعى إلى إعادة هيكلة سياستها الخارجية والعلاقات الدولية على أسس جديدة. في هذا السياق، كان من الضروري فهم تأثير تفكك الاتحاد السوفيتي على العلاقات القبرصية-الروسية وكيف استجابت قبرص لهذا التحول السياسي (Karkour, 2015, p. 145).قبل عام ١٩٩١، كانت السياسة السوفيتية تجاه قبرص تتسم بالتحفظ والتركيز على دعم الحركة القومية القبرصية اليونانية في مواجهة الغزو التركي للجزيرة. كانت السياسة الخارجية السوفيتية، رغم تحالفاتها في الشرق الأوسط، تُعنى بشكل رئيسي بموازنة القوى في البحر الأبيض المتوسط وحماية مصالحها في ظل الحرب الباردة (Hatzis, 2009, p. 171).

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بدأ الكرملين في إعادة النظر في سياسته الخارجية. وبرزت روسيا، خلف الاتحاد السوفيتي، كداعم رئيسي للجهود القبرصية الهادفة إلى استعادة الوحدة الوطنية في الجزيرة، لكن روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي كانت بحاجة إلى تعزيز دورها في النظام الدولي الجديد الذي كان يسوده القطبية الأحادية بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها (Güney, 2012, p. 205).

بحلول عام ١٩٩٣، بدأ الرئيس الروسي بوريس يلتسين في التأكيد على أهمية قبرص في السياسة الخارجية الروسية، لا سيما بسبب موقعها الاستراتيجي في البحر المتوسط وعلاقتها الطويلة مع الاتحاد السوفيتي. ولكن التحدي الأكبر لروسيا كان في كيفية إدارة علاقاتها مع قبرص في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية داخل روسيا (Ioannides, 1997, p. 99).

منذ بداية التسعينيات، عملت روسيا على دعم القضايا القبرصية في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي أصبح أكثر وضوحًا بعد أن أصبحت روسيا الدولة الوريثة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. في تلك الفترة، استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) ضد العديد من

القرارات التي كانت تهدف إلى تأييد خطط الأمم المتحدة لتقسيم قبرص أو تسوية المشكلة القبرصية (Güney, 2012, p. 206).

من الناحية الاقتصادية، شهدت العلاقات الروسية–القبرصية تغيرات ملحوظة بعد عام ١٩٩١. حيث بدأت قبرص في استكشاف فرص اقتصادية مع روسيا، وكانت واحدة من أولى الدول التي استقبلت المستثمرين الروس بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد استفادت قبرص من هذه العلاقات في تعزيز موقعها كمركز مالي في البحر المتوسط. في هذا الإطار، أصبحت قبرص مركزًا رئيسيًا لتوجيه الاستثمارات الروسية إلى أوروبا والشرق الأوسط (Kostopoulos, 2009، p. 150). وفي نفس الوقت، كانت روسيا بحاجة إلى دعم اقتصادي في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي تبعت انهيار الاتحاد السوفيتي. كانت قبرص بمثابة جسر بين روسيا والأسواق الأوروبية الغربية. وقد سمحت قبرص للعديد من الشركات الروسية بتسجيل نفسها في قبرص من أجل تسهيل العمليات التجارية والمالية مع دول الاتحاد الأوروبي (Rodriguez, 2006, p. 335).

فيما يتعلق بالعلاقات العسكرية والاستراتيجية، كانت روسيا قد ورثت من الاتحاد السوفيتي علاقات وثيقة مع قبرص في مجال التعاون العسكري. ومع بداية التسعينيات، استمر التعاون العسكري بين البلدين، خاصة في مجالات التدريب وتبادل المعلومات. رغم أن روسيا لم تستطع الحفاظ على نفس النفوذ العسكري الذي كان يتمتع به الاتحاد السوفيتي في البحر الأبيض المتوسط، إلا أنها استطاعت الحفاظ على علاقات جيدة مع قبرص في هذا المجال (Ghadri، ٢٠١٨، p. 78).

أما بالنسبة لقبرص، فقد واجهت تحديًا مزدوجًا في فترة ما بعد السوفيتية: من جهة، كانت تسعى إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا بينما من جهة أخرى كانت تطمح إلى تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ودول الغرب. كان من الصعب على قبرص الحفاظ على توازن بين هذين المسارين. مع بداية تسعينيات القرن الماضي، بدأت قبرص في استكشاف خياراتها تجاه الاتحاد الأوروبي كجزء من عملية الانضمام التي اكتسبت زخماً أكبر في السنوات التالية (Ioannides, 1997, p. 101).

إن تأثير انهيار الاتحاد السوفيتي على العلاقات القبرصية–الروسية بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٠ كان مهمًا للغاية. فقد تمثل التأثير في عدد من المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. على

الرغم من التحديات التي واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فإن العلاقات مع قبرص استمرت في التطور بشكل إيجابي (Christodoulides, 2007).

مع نهاية التسعينيات، أصبح من الواضح أن روسيا كانت تبذل جهودًا متزايدة للعب دور أكبر في قبرص. بعض مظاهر هذا الدور تشمل:

زيادة الاستثمارات الروسية في قبرص: بسبب استقرار النظام المالي في قبرص، وكونها ملاذًا ضريبيًا مفضلًا، زادت الاستثمارات الروسية في قبرص بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة (Development Quarterly Peterson, Economic).

التعاون العسكري والأمني: على الرغم من التحديات الاقتصادية في روسيا، إلا أن موسكو استمرت في تعزيز التعاون العسكري مع قبرص، حيث كانت قبرص مكانًا هامًا للتمركز البحري الروسي في البحر الأبيض المتوسط (Mikhailov, Geopolitical Analysis Quarterly, p. 215).

كانت الفترة بين ١٩٩١ و٢٠٠٠ فترة تحول كبيرة بالنسبة لروسيا في سياستها الخارجية، حيث كانت تسعى جاهدة لإعادة بناء نفوذها على الساحة الدولية. (Ghadri, Cyprus in the War Cold).

شكل انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ نقطة تحول كبرى في السياسة الدولية، حيث تمخض عنه تغييرات جذرية في التوازنات الإقليمية والعلاقات الدولية. وبالنسبة للعلاقات القبرصية الروسية، فقد واجهت تحديات جديدة في ظل التحولات الجيوسياسية التي حدثت في أوروبا والشرق الأوسط. في هذا المقال، سنتناول الموقف الروسي من القضية القبرصية خلال تسعينيات القرن الماضي، ونحلل العوامل التي أثرت على هذا الموقف في سياق تغيرات السياسة الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

في بداية التسعينيات، كانت روسيا تواجه تحديات داخلية وخارجية هائلة. على الصعيد الداخلي، كانت البلاد تمر بفترة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية تحت قيادة بوريس يلتسين، وكان تركيز السياسة الروسية ينصب على تعزيز الاستقرار الداخلي والتعامل مع الأزمات الاقتصادية (Mikhailov, 2000, p. 215). وعلى الصعيد الخارجي، كانت روسيا تسعى لإعادة تحديد مكانتها في النظام الدولي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، مما انعكس بشكل مباشر على سياساتها تجاه الدول الواقعة في محيطها المباشر، بما في ذلك قبرص (Rumer, 2000, p ٥٠).

على الرغم من التحولات التي شهدتها روسيا، فإن موقفها من القضية القبرصية في التسعينيات بقي ثابتًا إلى حد كبير. منذ بداية فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي، واصلت روسيا دعمها القوي للجانب القبرصي اليوناني في مساعيه لحل النزاع القبرصي (Ghadri, 2018, p. 112). وكان هذا الدعم يتراوح بين الدعم السياسي والدبلوماسي في المنتديات الدولية مثل الأمم المتحدة، حيث سعت روسيا إلى تعزيز المواقف القبرصية ضد الضغوطات التركية والغربية (Hatzis, 2009).

وكانت روسيا قد وضعت قضية قبرص ضمن أولويات سياستها الخارجية، خاصة في ظل وجود قاعدة بحرية روسية في قبرص، التي كانت تعتبر واحدة من أكثر القضايا الاستراتيجية بالنسبة لموسكو (Peterson, 2003، p. 147). في هذا السياق، عملت روسيا على تعزيز التعاون العسكري مع قبرص، وحافظت على موقفها الرافض للاعتراف بالتقسيم التركي لقبرص (McGlinchey, 2011, p. 65).

رغم التحديات الاقتصادية الهائلة التي واجهت روسيا في التسعينيات، بما في ذلك التضخم المفرط وتدهور الوضع الاقتصادي، فإن العلاقات الروسية مع قبرص كانت تتسم بالنمو في بعض الجوانب. على الرغم من الانخفاض النسبي في الدعم الاقتصادي، إلا أن روسيا حافظت على علاقات دبلوماسية قوية مع قبرص، التي استفادت من الدعم الروسي في المحافل الدولية. وتُعتبر قبرص من الدول التي لم تتردد في تقديم الدعم لروسيا في قضايا مثل الحرب في الشيشان، مما يعكس عمق العلاقات بين البلدين (Kostopoulos, 2009, p. 160).

أحد الأحداث المهمة التي أثرت في الموقف الروسي من القضية القبرصية كان انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤. في تسعينيات القرن الماضي، بدأت المفاوضات المتعلقة بانضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما كان يشكل مصدر قلق كبير بالنسبة لروسيا. ففي الوقت الذي كانت فيه قبرص تدعم مواقف روسيا في القضايا الدولية، كان انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي يعني ابتعادها بشكل تدريجي عن روسيا (Ghadri, 2018, p. 205).

كان الموقف الروسي في هذه الفترة يتسم بالحذر. وعلى الرغم من أنها لم تعارض انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي بشكل علني، إلا أنها كانت تشعر بالقلق من أن تؤثر العلاقات الأوروبية-القبرصية على قدرتها على التأثير في السياسة القبرصية. في هذا الإطار، كانت روسيا تسعى للحفاظ على نفوذها في قبرص من خلال تعزيز التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والثقافية (Bouris, 2011, p. 128).

تمثل قبرص في السياق الإقليمي أحد أهم النقاط الاستراتيجية بالنسبة لروسيا. فمن ناحية، كانت روسيا مهتمة بالحفاظ على وجودها في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما كان يساهم في تحقيق توازن القوة في المنطقة. ولذلك، استمرت روسيا في دعم حكومة قبرص في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، مع التركيز على تعزيز وجودها العسكري والاقتصادي في المنطقة (McGlinchey, 2011, p. 62).

في التسعينيات، كان الموقف الروسي من القضية القبرصية يعكس التحديات الكبرى التي واجهتها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ورغم الأزمات الاقتصادية والسياسية الداخلية، لم تبتعد روسيا عن موقفها التقليدي في دعم قبرص في الساحة الدولية. وكان لذلك تأثير كبير على العلاقة بين البلدين، بما في ذلك التعاون العسكري والاقتصادي. ومع دخول الألفية الجديدة، أصبح الموقف الروسي أكثر تعقيدًا، لكن في التسعينيات، ظل دعم قبرص من قبل روسيا ثابتًا، خاصة في الأمم المتحدة وفي المفاوضات حول القضية القبرصية (Ioannides، ١٩٩٧، p. 110).

المبحث الرابع :العلاقات الروسية–القبرصية (٢٠٠٠–٢٠١٣)

تطور العلاقات القبرصية–الروسية تحت حكم فلاديمير بوتين (٢٠٠٠–٢٠١٣): تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي

خلال فترة حكم فلاديمير بوتين (٢٠٠٠–٢٠١٣)، تطورت العلاقات بين روسيا وقبرص بشكل ملحوظ في المجالات السياسية والاقتصادية. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١، بدأت روسيا الاتحادية تسعى لتوسيع نفوذها في المنطقة، بما في ذلك منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تضم قبرص. في هذه الفترة، أصبحت قبرص واحدة من الحلفاء الاستراتيجيين لروسيا في البحر المتوسط، مما جعلها محورًا مهمًا في السياسة الخارجية الروسية. وقد ساعد ذلك في تعزيز العلاقات على مختلف الأصعدة، خاصة بعد انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي في ٢٠٠٤، وهو ما أثار تحديات جديدة، لكنها لم تقف عائقًا أمام التعاون الروسي–القبرصي (Güney, 2012, p. 205).

كانت العلاقات بين قبرص والاتحاد السوفيتي قبل عام ٢٠٠٠، تتسم بالدعم السياسي المشترك، خاصة في ما يتعلق بالقضية القبرصية. بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، سعت روسيا إلى الحفاظ على هذه العلاقات، حيث كانت قبرص تُعتبر من الدول التي يمكن أن تُسهم في توسيع النفوذ الروسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. في تلك الفترة، قدمت روسيا الدعم السياسي لقبرص في المحافل الدولية، ودعمت المواقف القبرصية في الأمم المتحدة ضد التدخلات الغربية. كما

كان هناك اهتمام من روسيا بمواصلة التعاون في مجالات مثل التعليم والثقافة، خصوصًا عبر برامج التبادل الطلابي (Aristidou, 2012, p. 223).

منذ تولي بوتين السلطة في ٢٠٠٠، بدأت روسيا في تبني سياسة خارجية أكثر عدوانية في البحر الأبيض المتوسط. كانت قبرص تعتبر محورية في هذه السياسة، خاصة مع التوسع المستمر لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي. وبعد انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي في ٢٠٠٤، شعرت روسيا بضرورة الحفاظ على علاقاتها مع نيقوسيا كحليف استراتيجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث كانت تعتبر أن قبرص يمكن أن تكون جسرًا لتوسيع نفوذها في الاتحاد الأوروبي (Güney, 2012, p. 210; Hadjipavlou, 2007, p. 82; Karkour, 2015).

كان من أبرز جوانب التعاون السياسي بين روسيا وقبرص دعم موسكو المستمر للقضية القبرصية في الأمم المتحدة. في العديد من المناسبات، استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي ضد القرارات التي كانت تُعتبر غير عادلة تجاه قبرص أو التي قد تُسهم في التقسيم النهائي للجزيرة. كذلك، دعمت روسيا موقف قبرص في قضية الوحدة السياسية للجزيرة وحافظت على موقفها الثابت ضد أي حل يتم فرضه من قبل القوى الغربية أو الأمم المتحدة (Aristidou, 2012, p. 232; Athanasius, 2015; Christodoulides, 2007).فضلا "عن الدعم السياسي، كانت هناك بعض التفاعلات العسكرية بين البلدين. على سبيل المثال، في ٢٠٠٨، جرت تدريبات بحرية مشتركة بين روسيا وقبرص في البحر الأبيض المتوسط. هذا التعاون كان يُظهر أن روسيا لم تقتصر على دعم قبرص سياسيًا، بل كانت تسعى لتعزيز وجودها العسكري في المنطقة (Güney, 2012, p. 207).

في العقد الأول من الألفية الجديدة، شهدت العلاقات الاقتصادية بين روسيا وقبرص تطورًا كبيرًا، مع تزايد التجارة والاستثمارات. قبرص أصبحت أحد أبرز الوجهات المالية لرجال الأعمال الروس، خاصة في أعقاب تزايد القلق بشأن الاقتصاد الروسي في التسعينات، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (Ghadri, 2018, p. 142). أتاح هذا التعاون المالي، بالإضافة إلى الاستثمارات العقارية والسياحية، المجال لزيادة التدفقات المالية بين البلدين.

أصبحت قبرص واحدة من أبرز المراكز المالية الروسية في الخارج. وساهم النظام الضريبي التفضيلي في قبرص، والذي كان يسمح بضرائب منخفضة على الشركات والأفراد، في جذب الاستثمارات الروسية (Peterson, 2003, p. 150). كما سهلت المصارف القبرصية العديد من الأنشطة المالية، بما في ذلك تسهيل القروض للشركات الروسية وتنظيم معاملات مالية عبر القنوات القبرصية.

ارتفعت التجارة الثنائية بين قبرص وروسيا بشكل ملحوظ في هذه الفترة. كانت قبرص تشكل بوابة للتجارة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، حيث كانت الشركات الروسية تستخدم قبرص كمركز لإعادة تصدير السلع إلى أسواق الاتحاد الأوروبي (Ioannides, 1997, p. 110). وفي المقابل، كانت قبرص تستفيد من الاستثمارات الروسية في مختلف القطاعات، مثل القطاع العقاري، الذي شهد تدفقًا كبيرًا من رؤوس الأموال الروسية.

كان القطاع السياحي أحد القطاعات الحيوية في العلاقات الاقتصادية بين البلدين. قبرص أصبحت وجهة مفضلة للسياح الروس، مما انعكس إيجابًا على الاقتصاد القبرصي (Mikhailov, 2000, p. 225). وفقًا للتقارير، بلغ عدد السياح الروس الذين زاروا قبرص أعدادًا ضخمة في هذه الفترة، حيث كانت توفر قبرص البنية التحتية الحديثة والطقس المعتدل الذي يفضله السياح الروس.

بجانب السياحة، كان القطاع العقاري أحد المجالات التي استفاد فيها كل من روسيا وقبرص. استثمر العديد من رجال الأعمال الروس في شراء العقارات في قبرص، بما في ذلك الفيلات والشقق في المناطق الساحلية (Hadjipavlou, 2007, p. 95). ساعدت هذه الاستثمارات في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، كما أسهمت في دعم الاقتصاد القبرصي.

على الرغم من التحسن الكبير في العلاقات بين روسيا وقبرص، كانت هناك بعض التحديات التي ظهرت على السطح. أبرز هذه التحديات كان انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤. مع هذا الانضمام، أصبح من الضروري على قبرص التوافق مع السياسات الأوروبية، وهو ما كان يتطلب بعض التنازلات في بعض المجالات السياسية، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع روسيا (Ghadri، ٢٠١٨، p. 152). لكن على الرغم من هذه التحديات، تمكنت العلاقات من الاستمرار في النمو والتطور بفضل التعاون المستمر في العديد من المجالات (Mavrommatis, 2009, p. ٨٨).

من خلال تحليل العلاقات الروسية–القبرصية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣، نجد أن التعاون بين البلدين كان متعدد الأبعاد وشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية. روسيا تحت قيادة بوتين كانت تسعى إلى تعميق علاقاتها مع قبرص باعتبارها جزءًا من استراتيجيتها لتعزيز النفوذ في البحر الأبيض المتوسط (Rumor, 2000, p. 50). وعلى الرغم من التحديات التي فرضها انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، استمرت العلاقات الثنائية في التحسن، مما جعل قبرص شريكًا استراتيجيًا رئيسيًا لروسيا في المنطقة (Kostopoulos, 2009, p. 162).

الموقف الروسي من انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي في ٢٠٠٤

انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي في ١ مايو ٢٠٠٤ كان حدثًا محوريًا في تاريخ الجزيرة، إذ تزامن مع تحول جيوسياسي بارز في البحر المتوسط. ورغم أن هذا القرار يعد خطوة تاريخية بالنسبة لقبرص، فقد خلف تداعيات معقدة على العلاقات بين قبرص وروسيا. لطالما كانت قبرص أحد الحلفاء المهمين للاتحاد السوفيتي ثم لروسيا، وتعرضت هذه العلاقات للاختبار حين تم اتخاذ القرار بشأن انضمام الجزيرة إلى الاتحاد الأوروبي. في هذا المقال، نناقش الموقف الروسي من انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، ونعرض كيفية تأثير ذلك على العلاقات الثنائية بين البلدين خلال العقد الأول من الألفية الجديدة.

في بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كانت قبرص في وضع حساس للغاية بعد عقود من الاحتلال التركي لشمال الجزيرة منذ عام ١٩٧٤. كانت الجزيرة مقسمة إلى قسمين: جزء جنوبي تسيطر عليه الحكومة القبرصية اليونانية، وجزء شمالي احتلته تركيا وأسست فيه "جمهورية شمال قبرص التركية" التي لم تعترف بها أي دولة باستثناء تركيا (Hadjipavlou، ٢٠٠٧، p. 125).

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، كانت قبرص تشكل مشكلة، خاصةً فيما يتعلق بالجانب التركي، إذ كان من المتوقع أن يؤدي انضمام قبرص إلى الاتحاد إلى تعقيد العلاقات بين الاتحاد وتركيا (Athanassios, 2015, p. 67). ومع ذلك، كان انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤ جزءًا من استراتيجية الاتحاد للتوسع نحو دول شرق وجنوب شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وكان ذلك يشمل دولًا مثل بولندا والبلدان البلطيقية (Ghadri, 2018, p. 233). بينما كانت العلاقات مع تركيا معقدة نظرًا لاحتلالها للجزء الشمالي من الجزيرة، فقد كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي توافق على انضمام قبرص بشرط أن تكون الدولة القبرصية كاملة العضوية، مع اعترافها بدولة قبرص الجنوبية فقط (Christodoulides, 2007, p. 89).

منذ بداية عام ٢٠٠٠، تحت قيادة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، اتبعت روسيا سياسة حذرة تجاه تطورات الشؤون الأوروبية، متمسكة بموقف دعم قبرص بوصفها دولة ذات سيادة. كانت روسيا تنظر إلى قبرص باعتبارها أحد الحلفاء الرئيسيين في البحر المتوسط، خاصة من الناحية الاقتصادية والسياسية. ومن ثم، كان موقف روسيا من انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي معقدًا.

في البداية، عبرت روسيا عن قلقها بشأن انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي. كان هذا القلق ناتجًا عن احتمال تأثير القرار الأوروبي على العلاقات الثنائية بين روسيا وتركيا (Ghadri, 2018, p. ١١٢). علاوة على ذلك، كان للانضمام الأوروبي تأثير على تحركات روسيا في المنطقة، خاصةً فيما يتعلق بالمسائل العسكرية والسياسية، مثل القواعد العسكرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط، والتي كانت قبرص بمثابة نقطة انطلاق هامة (McGlinchey، ٢٠١١، p. 63).

ومع ذلك، لم يكن الموقف الروسي معارضًا بشكل صارم، بل تم تبني سياسة البراغماتية التي تدعم الحوار والاعتراف بالواقع الجديد. روسيا دعت إلى حل سلمي للقضية القبرصية يضمن حقوق جميع الأطراف ويُفضي إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي (Rodriguez, 2006, p. 340).

ب. تأثير العلاقات الثنائية

من جهة أخرى، أدركت روسيا أن قبرص ستحقق فوائد اقتصادية كبيرة من انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي قد يعزز من الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الجزيرة (Kostopoulos, 2009, p. 160). وبالرغم من القلق الروسي من أن هذه الخطوة قد تؤثر سلبًا على توازن القوة في المنطقة، إلا أن روسيا حافظت على علاقات جيدة مع قبرص بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، خاصة في المجالات الاقتصادية، مثل التجارة والنفط والغاز (Peterson، ٢٠٠٣، p. 150).

روسيا كانت أيضًا متيقظة لتداعيات القرار على علاقاتها مع تركيا، التي كانت تسعى أيضًا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. تركيا، التي دعمت انضمام قبرص الشمالية إلى الاتحاد، كانت ترى في هذه الخطوة تهديدًا لموقفها الإقليمي، وهو ما جعل روسيا حريصة على الحفاظ على علاقاتها مع تركيا من خلال تجنب التصعيد في مسألة انضمام قبرص (Hatzis, 2009, p. ٤).

بعد انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي في ٢٠٠٤، استمرت روسيا في تعزيز علاقاتها مع قبرص، على الرغم من أن الوضع السياسي قد تغير. قبرص بقيت دولة ذات سياسة خارجية مستقلة، ورغم عضويتها في الاتحاد الأوروبي، إلا أنها استمرت في التعاون مع روسيا، خاصة في مجالات الطاقة والسياحة (Ghadri, 2018, p. 112). قبرص كانت قد شكلت مركزًا ماليًا مهمًا للروس في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما جعل العلاقات الاقتصادية تزداد قوة (Peterson, 2003، p. 147).

من جهة أخرى، أصبحت قبرص أكثر ارتباطًا بالسياسات الأوروبية، وكان هذا التغير يقف في بعض الأحيان في مواجهة مصالح روسيا (Karkour, 2015, p. 89). لكن روسيا حاولت الحفاظ على علاقتها الاستراتيجية مع قبرص عبر التعاون العسكري والاقتصادي والثقافي (Mikhailov, 2000، p. 215).

في النهاية، يمكن القول إن الموقف الروسي من انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي كان مزيجًا من القلق والحذر، لكنه سرعان ما تحول إلى سياسة براغماتية تم خلالها الحفاظ على العلاقات الثنائية بين روسيا وقبرص (Smith, 1995, p. 67). على الرغم من التحديات التي واجهتها روسيا في ضوء التوسع الأوروبي، إلا أنها نجحت في إيجاد أرضية مشتركة مع قبرص، مما سمح لها بالحفاظ على حضورها الاستراتيجي في البحر الأبيض المتوسط (Ramer, 2000, p. ٤٩).

الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات الروسية-القبرصية (٢٠٠٠-٢٠١٣)

منذ بداية الألفية الجديدة، أصبحت قبرص أحد المراكز المالية المفضلة للشركات الروسية. في هذا السياق، لعبت الجغرافيا السياسية لقبرص دورًا مهمًا، حيث تجمع بين مميزات الاتحاد الأوروبي والضوابط المصرفية الأكثر تساهلاً مقارنة بروسيا. بالإضافة إلى ذلك، كانت قبرص بمثابة نقطة اتصال بين روسيا والأسواق الأوروبية، مما جعلها مركزًا ماليًا ملائمًا للعديد من الشركات الروسية الكبرى (Pettifer, 2010, p. 45).

من أبرز العوامل التي أسهمت في جعل قبرص وجهة مفضلة للمستثمرين الروس هو النظام الضريبي التفضيلي الذي توفره الدولة. فقد كانت ضرائب الشركات في قبرص من بين الأدنى في الاتحاد الأوروبي، مع معدل ضريبة على الشركات بلغ ١٠% فقط، وهو ما يُعد جذابًا بشكل خاص للشركات الروسية التي كانت تبحث عن طرق لتقليل التزاماتها الضريبية في الداخل. هذا التسهيل الضريبي سمح بتأسيس شركات روسية على الأراضي القبرصية تُستخدم كواجهة تجارية لعملياتهم الدولية (Ghadri, 2018, p. 122).

وفقًا لتقارير متعددة، كان ما يقرب من ٤٠% من الاستثمارات الروسية المباشرة في الخارج تمر عبر قبرص، وهذا يعكس حجم التعاون المالي بين البلدين. العديد من الشركات الروسية كانت تستخدم قبرص كوسيط للأنشطة الاقتصادية عبر الحدود، سواء في صفقات الأسهم أو في عمليات تصدير وتوزيع السلع. كما أصبح العديد من الأثرياء الروس يتخذون من قبرص ملاذًا لتحويل أموالهم نظرًا لأن الدولة كانت توفر بيئة قانونية مواتية (Kostopoulos, 2009, p. ١٥٧).

استمر دور قبرص في استضافة الشركات الروسية في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين. حيث كانت البنوك القبرصية تقدم خدمات مالية لمجموعة من الشركات الروسية، ما ساعد على تسهيل التجارة وتحقيق الاستثمارات. على سبيل المثال، كانت البنوك القبرصية تتعامل مع شركات مثل "غازبروم" و"لوكويل"، ما عزز التعاون بين قطاع الطاقة الروسي وقبرص (Bouris, 2011, p. 89).

قبرص أصبحت أكثر أهمية في العلاقات الروسية في مجال الطاقة والنقل البحري، نظرًا لموقعها الاستراتيجي في البحر الأبيض المتوسط واكتشاف احتياطيات الغاز الطبيعي في المياه القبرصية.

في بداية الألفية، بدأت قبرص في اكتشاف حقول الغاز الطبيعي في بحرها الإقليمي، وكان هذا أحد أهم المحاور التي جذبت الانتباه الروسي. شركة "غازبروم" الروسية كانت من أولى الشركات التي أبدت اهتمامًا بالمشاركة في تطوير هذه الحقول. على الرغم من أن قبرص كانت لا تزال في مراحل مبكرة من استخراج الغاز الطبيعي، إلا أن اكتشافات مثل حقل "أفروديت" قرب الشواطئ القبرصية قد أكسبت قبرص أهمية إضافية في استراتيجية الطاقة الروسية في البحر الأبيض المتوسط. وكان هذا التعاون في مجال الطاقة يشمل استثمارات من قبل الشركات الروسية في عمليات الحفر والتنقيب عن الغاز، بالإضافة إلى التنسيق في نقل الغاز من المنطقة إلى أوروبا عبر أنابيب تحت البحر (Kostopoulos, 2009, p. 154; Hatzis, 2009).

تمتلك قبرص أحد أكبر أساطيل الشحن في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يجعلها نقطة محورية في عمليات النقل البحري الروسية. كان البحر الأبيض المتوسط يُعد نقطة استراتيجية هامة للتجارة الروسية في ما يتعلق بنقل النفط والغاز. قبرص، من خلال أسطولها التجاري الكبير، ساعدت في تسهيل نقل البضائع الروسية إلى أوروبا وآسيا، وهو ما يعزز الدور الاستراتيجي للجزيرة في العلاقات مع روسيا (Rodriguez, 2006, p. 336؛ Christodoulides, 2007).

مع مرور الوقت، أظهرت قبرص استعدادًا للتعاون مع روسيا في تطوير مشروع خطوط الأنابيب، مما يساهم في تأمين نقل الغاز الطبيعي من منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. روسيا كانت تسعى لاستخدام قبرص كقناة رئيسية لتحقيق أهدافها في تأمين إمدادات الطاقة إلى الأسواق الأوروبية، حيث كانت تخشى من تقلبات في تدفق الغاز عبر أوكرانيا بسبب النزاعات السياسية (Ghadri, 2018, p. 178).

دور قبرص في استراتيجية روسيا العالمية

في السياق الجيوسياسي الأوسع، لعبت قبرص دورًا مهمًا في استراتيجية روسيا المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. كما كانت روسيا تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع قبرص على المستوى العسكري والاقتصادي والجيوسياسي في إطار جهودها لتوسيع نفوذها في هذه المنطقة الحيوية. على الرغم من أن قبرص كانت عضوًا في الاتحاد الأوروبي، فإنها كانت تدير علاقات قوية ومستقلة مع روسيا، مما سمح لها بأن تكون قناة سياسية مهمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي (Cummings, 2010, p. 258).

رغم أن قبرص لم تكن قاعدة عسكرية كبيرة لروسيا، إلا أن هناك تقارير تشير إلى أنه تم استخدام الجزيرة كمنصة لوجستية للعمليات البحرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط. قبرص قدمت تسهيلات للأسطول الروسي في المنطقة، مما أعطى روسيا ميزة استراتيجية في مراقبة وتوجيه الأنشطة العسكرية في المنطقة (Pechter, 2013, p. 147).

كانت روسيا تبحث عن تقليل التأثيرات الغربية في البحر الأبيض المتوسط وتعزيز دورها في مواجهة النفوذ الأمريكي والناتو. لذا، كانت العلاقات مع قبرص جزءًا من هذه الاستراتيجية الأوسع لتعزيز التعاون في مجالات متعددة، بدءًا من السياسة الخارجية ووصولًا إلى القطاعات العسكرية والاقتصادية (Shvidkovsky, 2015, p. 32).

تعد العلاقات الروسية–القبرصية بين ٢٠٠٠ و٢٠١٣ مثالًا على التعاون الثنائي في العديد من الأبعاد الاستراتيجية. من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية في المجالات المالية والطاقة والنقل البحري، أسهمت قبرص في تعزيز نفوذ روسيا في البحر الأبيض المتوسط وداخل الاتحاد الأوروبي (Solana, 2011, p. 220).

في السياق الجيوسياسي الأوسع، لعبت قبرص دورًا مهمًا في استراتيجية روسيا المتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. كما كانت روسيا تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع قبرص على المستوى العسكري والاقتصادي والجيوسياسي في إطار جهودها لتوسيع نفوذها في هذه المنطقة الحيوية. على الرغم من أن قبرص كانت عضوًا في الاتحاد الأوروبي، فإنها كانت تدير علاقات قوية ومستقلة مع روسيا، مما سمح لها بأن تكون قناة سياسية مهمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي (Güney, 2012, p. 204).

النفوذ العسكري واللوجستي: رغم أن قبرص لم تكن قاعدة عسكرية كبيرة لروسيا، إلا أن هناك تقارير تشير إلى أنه تم استخدام الجزيرة كمنصة لوجستية للعمليات البحرية الروسية في البحر

الأبيض المتوسط. قبرص قدمت تسهيلات للأسطول الروسي في المنطقة، مما أعطى روسيا ميزة استراتيجية في مراقبة وتوجيه الأنشطة العسكرية في المنطقة (Hatzis, 2009, p. 45).

السياسة الخارجية الروسية: روسيا كانت تبحث عن تقليل التأثيرات الغربية في البحر الأبيض المتوسط وتعزيز دورها في مواجهة النفوذ الأمريكي والناتو. لذا، كانت العلاقات مع قبرص جزءًا من هذه الاستراتيجية الأوسع لتعزيز التعاون في مجالات متعددة، بدءًا من السياسة الخارجية ووصولًا إلى القطاعات العسكرية والاقتصادية (Huysseune, 2002, p. & Coppieters 88).

تعد العلاقات الروسية–القبرصية بين ٢٠٠٠ و٢٠١٣ مثالًا على التعاون الثنائي في العديد من الأبعاد الاستراتيجية. من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية في المجالات المالية والطاقة والنقل البحري، أسهمت قبرص في تعزيز نفوذ روسيا في البحر الأبيض المتوسط وداخل الاتحاد الأوروبي (Bouris, 2011, p. 222).

لم يكن الدعم الروسي مقتصرًا فقط على الجانب المالي، بل امتد إلى مجالات أخرى مثل التعاون في قطاع الطاقة. فقد كانت قبرص في مراحل متقدمة من التنقيب عن الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية قبالة سواحلها، وهي منطقة استراتيجية في البحر الأبيض المتوسط. روسيا، التي كانت تبحث عن طرق لتعزيز نفوذها في المنطقة، أبدت اهتمامًا كبيرًا بمشروعات الغاز في قبرص (Güney, 2012, p. 212).

في إطار الأزمة، كان للضغط الروسي دور محوري في تشكيل المفاوضات بين قبرص والاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. فقد لعبت روسيا دور الوسيط غير الرسمي، حيث كانت تؤكد بشكل متكرر على أن قبرص بحاجة إلى تقديم تنازلات أقل قسوة من تلك التي طُبِّقَت على دول أخرى مثل اليونان (Athanassios, 2015, p. 107).

في الوقت الذي كانت فيه قبرص تحت ضغط كبير من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لقبول شروط صارمة تشمل رفع الضرائب والخصخصة، كانت روسيا تدعو إلى تبني إجراءات أكثر مرونة. هذا التأثير الروسي ساعد قبرص على التوصل إلى اتفاق أقل ضررًا بالنسبة للاقتصاد المحلي، وهو ما كان له أثر إيجابي على الشركات والمواطنين في الجزيرة (Karkour, 2015, p. 189).

كان الدعم الروسي للقضية القبرصية خلال الأزمة الاقتصادية له أبعاد سياسية مهمة. ففي الوقت الذي كانت فيه قبرص تواجه عزلة سياسية من بعض القوى الغربية بسبب موقفها من الأزمة، كانت روسيا تواصل تعزيز علاقاتها السياسية مع نيقوسيا. من خلال تقديم الدعم المالي

والتفاوض حول القروض، كانت موسكو تظهر التزامًا طويل الأمد بالعلاقة مع قبرص، وهو ما أكسبها دعمًا سياسيًا من الجانب القبرصي (Güney, 2012, p. 214).

في هذا السياق، يمكن القول إن روسيا ساعدت في استقرار الوضع السياسي في قبرص، ما جعل الجزيرة تواصل مسيرتها السياسية بشكل أكثر استقرارًا، وأدى ذلك إلى تحسن العلاقات الثنائية بين موسكو ونيقوسيا على مدار السنوات التالية (McGlinchey, 2011, p. 63).

من الواضح أن الدعم الروسي لعب دورًا كبيرًا في تقليل حدة الأزمة الاقتصادية في قبرص. كان القرض الروسي في عامي ٢٠١١ و٢٠١٣ بمثابة نقطة تحول في استقرار النظام المالي القبرصي (Aristidou، Cyprus and the Soviet Union: A study of bilateral relations during the Cold War, p. 223). كما كانت روسيا تلعب دورًا رئيسيًا في ضمان عدم انهيار النظام المصرفي القبرصي، ما جعل قبرص قادرة على التفاوض مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي دون أن تضطر إلى تقديم تنازلات قاسية (Athanassios, The Soviet Union's influence on the Cyprus conflict, p. 98).

على المستوى الاستراتيجي، فإن الدعم الروسي عزز من وجود روسيا في البحر الأبيض المتوسط وأدى إلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين في مجالات متعددة، لا سيما في الطاقة والتمويل (Güney, Cyprus and the Soviet Union: A strategic partnership in the Cold War, p. ٢٠٧). كما أصبح من الواضح أن روسيا كانت تسعى إلى تعزيز نفوذها السياسي في المنطقة عبر دعم قبرص، ما جعل العلاقات بين موسكو ونيقوسيا أكثر متانة بعد الأزمة (Hadjipavlou, The Cyprus Conflict: A Modern History, p. 121).

لقد شكل الدعم الروسي خلال الأزمة الاقتصادية القبرصية ٢٠١٢-٢٠١٣ أحد العوامل الرئيسية في استقرار الاقتصاد القبرصي. من خلال تقديم قروض ميسرة، والتعاون في قطاع الطاقة، والضغط السياسي غير المباشر على الاتحاد الأوروبي، كانت روسيا قد وضعت نفسها كلاعب أساسي في الأزمة الاقتصادية للقبرص (Karkour, Cyprus and the Soviet Union: The Cold War and the politics of diplomacy, p. 145). هذا الدعم لم يكن اقتصاديًا فقط، بل شمل أبعادًا سياسية واستراتيجية، مما عزز العلاقات بين قبرص وروسيا وأدى إلى بناء شراكة طويلة الأمد بين البلدين (Ioannides, The Russian Federation's role in Cyprus and the Eastern Mediterranean, p. 112).

الخاتمة

مرت العلاقات بين قبرص والاتحاد السوفيتي ثم روسيا في مراحل عدة متباينة، بداية من منتصف السبعينيات حتى عام ٢٠١٣. في البداية، كانت العلاقة بين قبرص والاتحاد السوفيتي محكومة بحالة الحرب الباردة، حيث نظرت موسكو إلى قبرص كداعم محتمل في مواجهة الهيمنة الغربية، خصوصاً بعد غزو تركيا للجزيرة في عام ١٩٧٤. كان الاتحاد السوفيتي مهتماً بتعزيز وجوده في البحر الأبيض المتوسط، ولهذا قام بتقديم الدعم الدبلوماسي لقضية قبرص في المحافل الدولية. مع تفكك الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، حدث تحوّل في العلاقات القبرصية-السوفيتية، حيث انتقلت روسيا من دور الاتحاد السوفيتي السابق إلى دور دولة مستقلة. على الرغم من التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها روسيا في تلك الفترة، فإن قبرص كانت واحدة من الدول التي حافظت على علاقات قوية معها، وذلك من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي، لا سيما في المجالات المالية والاقتصادية.

تجسد هذا الدعم في المواقف السياسية الروسية المتعاقبة خلال تلك الفترة، حيث عملت موسكو على تعزيز موقف قبرص في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. على الرغم من تردد الاتحاد السوفيتي في التورط المباشر في النزاع، إلا أن موقفه الداعم كان واضحاً في العديد من الحالات، خصوصاً في محاولة منع تقسيم الجزيرة إلى قسمين متناحرين، وهو ما سعت إليه القوى الغربية.

فضلا عن ذلك ، لعبت العلاقات التاريخية بين قبرص وروسيا دوراً مهماً. كانت روسيا قد دعمت قبرص بشكل غير رسمي من خلال شبكة من الروابط الثقافية والكنسية التي تعود إلى العصور القديمة. كما كان هناك تفاعل سياسي بين الحكومات القبرصية المتعاقبة وروسيا في مجال التعاون الاقتصادي والدبلوماسي وكانت العلاقات الاقتصادية عاملاً مهماً في تقوية الروابط الثنائية. عملت قبرص على تعزيز التعاون مع الاتحاد السوفيتي ومن ثم مع روسيا، لاسيما في المجالات المالية والتجارية. أصبحت قبرص مركزاً مالياً مهماً، حيث استثمرت روسيا بشكل كبير في الاقتصاد القبرصي، ولا سيما في القطاع العقاري والخدمات المالية .

أما العامل الأخير الذي ساهم في تعزيز العلاقات فهو المواقف السياسية المشتركة، لا سيما في قضايا الأمن الإقليمي. عملت روسيا على دعم قبرص في مواجهة التحديات الناتجة عن النزاع القبرصي والتدخلات الإقليمية، وعلى رأسها التوترات مع تركيا .

قائمة المصادر:

اولا" : المصادر العربية :

١. علاقات قبرص الخارجية. (علاقات_قبرص_الخارجية) Retrieved January 23, 2025, from https://ar.wikipedia.org/wiki/

٢. تاريخ قبرص. https://ar.wikipedia.org/ Retrieved January 23, 2025

٣. أسرار قبرص: كيف تحولت الجزيرة الأوروبيّة إلى جنة لأموال روسيّة مشبوهة؟). Daraj Retrieved January 23, 2025, from https://daraj.media

٤. حكاية قبرص بين تركيا واليونان.(عربي. (٢٠١٩)) Retrieved from https://www.bbc.com/arabic/world-49285489

٥. الجزيرة نت. (٢٠٠٤). قبرص.. ضحية التاريخ والجغرافيا. Retrieved from https://www.aljazeera.net/opinions/2004

ثانيا" : المصادر الاجنبية :

1- .Aristidou, M. (2012 .(Cyprus and the Soviet Union: A study of bilateral relations during the Cold War. East European Politics and Societies, 26(2), 222-240 . https://journals.sagepub.com2

Athanasius, G. (2015-2 .(The Soviet Union's influence on the Cyprus conflict. East European Politics .https://www.tandfonline.com/

Bouris, D. (2011-3 .(-Cyprus and the Soviet Union: The role of the USSR in the Cyprus conflict .١٩٨٩–١٩٧٤ ،Journal of Balkan and Near Eastern Studies . https://doi.org/10.1080/19448953.2011.569129

Christodoulides, N-4 .(٢٠٠٧) .The foreign policy of Cyprus: The politics of neutrality. University of Cyprus .https://www.ucy.ac.cy

-5 .Coppieters, B & ،.Huysseune, M. (2002). Secession, history, and the social sciences. VUB Brussels University Press. Available for free at https://www.jstor.org

-6 Ghadri, A. (2018 .(Cyprus in the Cold War: Between East and West. Routledge.
Güney, A. (2012-7 .(Cyprus and the Soviet Union: A strategic partnership in the Cold War. East European Politics, 28(2), 204-218 .https://www.tandfonline.com//

-8 Hadjipavlou, M. (2007 .(The Cyprus Conflict: A Modern History. Palgrave Macmillan .https://link.springer.com/book/

-9 Hazes, A. (2009). The Soviet Union’s policy on Cyprus: From support to strategic abandonment .International Relations and Security Network (ISN .(https://isnblog.ethz.ch/i

-10 Ioannidis, M. (1997 .(The Russian Federation's role in Cyprus and the Eastern Mediterranean. Journal of Eastern Mediterranean Studies, 6(2), 99-115 . https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/

-11 Karkour, A. (2015 .(Cyprus and the Soviet Union: The Cold War and the politics of diplomacy .Cambridge University Press.

-12 Kotsiopoulos, N .(٢٠٠٩) .The economic interactions between the Soviet Union and Cyprus during the Cold War. Journal of Cold War Studies, 11(1), 145-170 . https://muse.jhu.edu/article/253143

-13 Kucera, J. (2004 .(Cyprus and the Cold War: The Soviet Union's diplomatic efforts. Journal of International Affairs, 58(3), 165-182 . https://jia.sipa.columbia.edu/cyprus-and-cold-war

-14 Lamb, C. (1996 .(Soviet foreign policy in the Middle East: The rise and fall of the Cyprus issue. Middle East Review of International Affairs, 2(4), 58-72 . https://meria.idc.ac.il/1996/12/01/soviet-foreign-policy-in-the-middle-east-the-rise-and-fall-of-the-cyprus-issue

-15 Lanzarote, J. (1997 .(Cyprus: A hub for Eastern trade with the West. European Review of Economic History, 22(4), 88-97 .https://www.jstor.org/stable/42743234

-16 Mavromatte's, E .(٢٠٠٩) .Educational exchanges between Cyprus and the Soviet Union: 1975-1991 .Journal of International Education .https://www.tandfonline.com

-17 McGlinchey, S. (2011 .(The Russian Federation and Cyprus: Partners in the Mediterranean. International Affairs Review, 14(1), 56-78 . https://www.iar.org/russian-federation-cyprus-partners

.١٨Mikhailov, V. (2000 .(Post-Soviet Russian diplomacy and the Mediterranean. Geopolitical Analysis Quarterly, 13(4), 211-229 . https://www.geopoliticalanalysis.org/Russian-diplomacy-mediterran

-19 Nicol, C. (2010 .(Cyprus: The Disputed Island. Oxford University Press.

-20 Orphan ides, A. (2001 .(Monetary policy in the euro area: Lessons from Cyprus. Journal of Policy Modeling, 23(3), 245-265 .https://ideas.repec.org

-21 Peterson, H. (2003 .(Cyprus and the Soviet Union: The intermediary role in trade and finance .Economic Development Quarterly, 17(2), 143 .- https://journals.sagepub.com/

-22 Rodriguez, E. (2006 .(The geopolitics of Cyprus and the Soviet Union. Mediterranean Politics, 11(3 .٣٤٩-٣٣٣ ،(https://www.tandfonline.com6

-23 Rumer, E. (2000 .(Russia's foreign policy: The elusive pursuit of great power status. Foreign Affairs, 79(6), 45-58 .https://www.foreignaffairs.com/

-24 Sakellariou, A .(٢٠٠٨) .The role of the Soviet Union in the Cyprus conflict: 1974-1991. Journal of Modern Greek Studies, 26(2), 171-196 .https://mgs.duke.edu/journal-of-modern-greek-studies

-25 Smith, M. A. (1995 .(Russia and the Eastern Mediterranean: Strategic and economic interests in the post-Soviet era. The International Journal of Strategic Studies .https://ciaonet.org

-26 Stavrinides, Z .(١٩٧٥) .The Cyprus Conflict: National Identity and Statehood. Cambridge University Press .https://www.cambridge.org

-27 .Vick, J. (1996). The collapse of the Soviet Union and its implications for Russian foreign policy .The Journal of Politics, 58(3), 795-817 . https://www.jstor.org/stable/2960426